Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية

العدد (105) المجلد (2) ايلول 2025

الاستثمارات الاجنبية في الصين 1978- 1992
Foreign Investment in China 1978-1992

عامر واثق احمد
وزارة التربية ـ مديرية تربية ديالى

Abstract

This research provides a comprehensive analysis of the development of foreign investment in China between 1978 and 1992, when China began implementing a policy of economic and opening up reform following the December 1978 meeting of the Central Committee of the Communist Party of China (CPC), led by Deng Xiaoping. This policy represented a radical shift in economic approach, as China moved from a closed, centralized economy to one that was open to the global market.

Since 1979, the first law regulating foreign investment was passed and special economic zones were established in cities such as Shenzhen, Zhuhai, Shantou, and Xiamen, leading to an influx of foreign capital into the country. Between 1984 and 1988, China expanded these policies to include coastal areas and other large cities, increasing investment opportunities and opening up new sectors to foreign investors, especially light industry and electronics.

In the early 1990s, specifically in 1992, with Deng Xiaoping's visit to southern China, the importance of continuing the openness policy was reemphasized, leading to an increase in the volume of foreign direct investment. This phase was characterized by a significant increase in the number of multinational companies operating in China, such as: IBM, Pepsi Co, Samsung, General Motors, McDonald's and others, which contributed to the development of industrial infrastructure and the transfer of modern technology.

The research also mentioned the challenges faced by these investments, such as weak intellectual property protection, administrative restrictions, high operating costs, domestic competition, and international trade tensions, especially with the U.S. It also discussed the impact of Chinese investments on neighboring countries such as Vietnam, Malaysia, Indonesia, and Thailand, which in turn began adopting similar policies to attract investments.

In conclusion, the research shows that the period 1978-1992 was a pivotal one in China's economic history, laying the foundations for China's transformation into a global economic power, and proving that open reform policies and a stimulating investment environment are capable of achieving inclusive and sustainable economic growth.

Email:
Amer45676876@gmail.com

Published: 1- 9-2025

Keywords: Investment, Chinese Openness, Foreign Investment Companies

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يتناول هذا البحث تحليلًا شاملًا لتطور **الاستثمارات الأجنبية في الصين بين عامي 1978 وفي عام 1992** بدأت فيها الصين تطبيق **سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي** في أعقاب اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ديسمبر عام **1978**، بقيادة "دينغ شياو بينغ". وقد مثّلت هذه السياسة تحولًا جذريًا في النهج الاقتصادي، حيث انتقلت الصين من اقتصاد مركزي مغلق إلى اقتصاد منفتح على السوق العالمية.

منذ **عام 1979**، تم إصدار أول قانون خاص بتنظيم الاستثمارات الأجنبية، وتأسيس **المناطق الاقتصادية الخاصة** في مدن مثل "شنتشن" و"تشوهاي" و"شانتو" و"شيامن"، مما أدى إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد، وقد شهدت الصين بين عامي **1984 و1988** توسيع هذه السياسات لتشمل مناطق ساحلية ومدن كبيرة أخرى، مما زاد من فرص الاستثمار وفتح قطاعات جديدة أمام المستثمرين الأجانب، خصوصًا الصناعات الخفيفة والإلكترونيات.

في أوائل التسعينيات، تحديدًا عام **1992**، ومع زيارة دينغ شياو بينغ إلى الجنوب الصيني، تم التأكيد مجددًا على أهمية استمرار سياسة الانفتاح، مما أدى إلى طفرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وقد تميزت هذه المرحلة بزيادة كبيرة في عدد الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الصين، مثل**IBM** :، **PepsiCo**، **Samsung**، **General Motors**، **McDonald's**وغيرها، والتي ساهمت في تطوير البنية التحتية الصناعية ونقل التكنولوجيا الحديثة.

فيما تناول البحث أيضًا التحديات التي واجهت هذه الاستثمارات، مثل **ضعف حماية الملكية الفكرية، القيود الإدارية، ارتفاع تكاليف التشغيل، المنافسة المحلية، والتوترات التجارية الدولية**، خاصة مع الولايات المتحدة ، كما ناقش تأثير الاستثمارات الصينية على الدول المجاورة مثل **فيتنام، ماليزيا، إندونيسيا، وتايلاند**، التي بدأت بدورها في تبني سياسات مشابهة لجذب الاستثمارات.

في الختام ، يظهر البحث ان الفترة 1978–1992 كانت مفصلية في التاريخ الاقتصادي الصيني ، حيث ارست الاسس لتحول الصين الى قوة اقتصادية عالمية ، واثبتت ان السياسيات الاصلاحية المنفتحة والبيئة الاستثمارية المحفزة قادرة على تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام .

المقدمة

يُعد الاستثمار الأجنبي أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية في أي دولة، وقد كان له دور محوري في التحول الاقتصادي للصين منذ نهاية السبعينيات، بدأت الصين مسيرتها نحو الانفتاح الاقتصادي بعد إطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978 بقيادة "دينغ شياو بينغ Dingh shiaw

bingh "*، حيث اعتمدت استراتيجية جذب الاستثمارات الأجنبية كوسيلة لتسريع النمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الخبرات الإدارية.

بين عامي 1978 و1992، قامت الصين بإجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي تضمنت إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، وتطوير إطار قانوني محفز للاستثمار، وتوسيع نطاق الانفتاح الاقتصادي ليشمل المدن الساحلية الكبرى ، ونتيجة لهذه الجهود، أصبحت الصين واحدة من الوجهات الرائدة للاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا، مما أسهم في دفع عجلة التنمية وتحقيق قفزة نوعية في بنيتها الاقتصادية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطور الاستثمار الأجنبي في الصين خلال هذه الفترة التاريخية، مع التركيز على السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها، وتأثير هذه الاستثمارات على الاقتصاد الصيني، والدروس المستفادة من التجربة الصينية في هذا المجال، وتم تقسيم خطة هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة، اذ تضمن المبحث الأول: بداية الانفتاح مع الاستثمارات الأجنبية، والسياسات الإصلاحية وتأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة، وتناول المبحث الثاني: مراحل تطور الاستثمارات الأجنبية في الصين بين عامي 1978 و1992، وركز على التغيرات القانونية والاقتصادية وأثر الاستثمارات على النمو والتنمية، فضلا عن تطرقنا في المبحث الثالث: أهم الشركات الاستثمارية الأجنبية في الصين، مع بيان مساهماتها الاقتصادية والتحديات التي واجهتها، بالإضافة إلى أثر هذه الاستثمارات على دول الجوار.

المبحث الاول / بداية الانفتاح مع الاستثمارات الاجنبية

اولا : "سياسة الاصلاح" :-

بدأ الحزب الشيوعي الصيني في كانون الاول عام 1978، بتبني سياسات الإصلاح، التي شملت إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي ، وتضمنت هذه الإصلاحات فتح قطاعات معينة من الاقتصاد للشركات الأجنبية ومنحها حوافز للاستثمار في الصين[1] ، فضلا عن إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في أوائل الثمانينيات، وتأسيس أربع مناطق اقتصادية خاصة في مدن شنتشن* وتشوهاي وشانتو وشيامن، كان الهدف من هذه المناطق

* ولد دينغ شياو بينغ يوم 22 من آب 1904 في بلدة جوانغ آن، بمقاطعة سيتشوان جنوب غرب الصين، لعائلة ميسورة من الفلاحين، وهو سياسي ومنظّر، قاد جمهورية الصين الشعبية بين عامي 1978 و1992 نحو تبنى رؤية اقتصادية ساهمت بتحقيق البلاد نهضة اقتصادية كبرى،و له نبوءة أطلقها عام 1978 قال فيها إن الصين تحتاج إلى نصف قرن لاستكمال عملية التحديث والسيطرة السياسية والاقتصادية، ويُعرف بقيادته لعملية الإصلاح الاقتصادي في الصين، والتي تضمنت هذه الإصلاحات تحويل الاقتصاد الصيني من اقتصاد مخطط مركزيًا إلى اقتصاد سوق اشتراكي .

* مدينة صينية كبرى تقع جنوب مقاطعة غوانغدونغ ، بجوار هونغ كونغ ، منذ إعلانها أول منطقة اقتصادية خاصة عام ١٩٨٠ ، أصبحت رمزًا للنمو السريع والتحول الاقتصادي للصين ، تطورت من قرية صيد بسيطة إلى واحدة من أكثر مدن العالم حداثة وابتكارًا ، واليوم ، تُعدّ مركزًا عالميًا للتكنولوجيا والإلكترونيات والتمويل ، ومقرًا لشركات كبرى مثل هواوي وتينسنت ، هذا جعلها نموذجًا للتنمية الحضرية والتجارب الاقتصادية في الصين الحديثة .

هو توفير بيئة استثمارية مشجعة للشركات الأجنبية من خلال إعفائها من الضرائب وفرض أنظمة خاصة تجذب الاستثمار[2] .

أصدرت الصين في عام 1986، قانون الاستثمارات الأجنبية عزز بإقامة مشاريع مشتركة بين الشركات الصينية والأجنبية ، وقد ساهم هذا القانون في جذب مزيد من المستثمرين الأجانب إلى الصين، حيث قدمت الحكومة مزايا ضريبية وإعفاءات للاستثمارات الأجنبية في قطاعات مختارة[3] ، مما جعلها تنمو نمواً ملحوظاً خلال فترة (1988– 1992) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد قُدرت الاستثمارات الأجنبية في الصين بحوالي 3.5 مليار دولار أمريكي في عام 1988وارتفعت إلى نحو 11 مليار دولار أمريكي في عام 1992، وان هذا النمو عكس ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الصيني المتنامي[4] .

وخلال الفترة ذاتها ، انضمت الصين إلى مؤسسات دولية مثل (صندوق النقد الدولي* IMF) ، و(البنك الدولي* WB)، مما ساهم في تحسين علاقاتها الاقتصادية الدولية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، وهذا الانضمام ساعد الصين على تحسين بيئة الاستثمار لديها وجعلها أكثر جاذبية لرأس المال الأجنبي[5] .

ثانياً : "تأثير الاستثمارات الاجنبية على الاقتصاد الصيني" :-

طورت الصين في عام 1984، برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة ليشمل 14 مدينة ساحلية مثل شانغهاي، غوانزو، وتيانجين ، إضافةً إلى ذلك، تم إنشاء "المناطق الاقتصادية المفتوحة"* ، التي كانت تهدف إلى خلق بيئة استثمارية مناسبة تجذب الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات الصناعية والخدمية، قدمت هذه المدن تسهيلات إضافية، مثل إعفاءات ضريبية وتبسيط إجراءات الاستثمار[6] ، مع

---

* منظمة مالية دولية تأسست عام ١٩٤٤ وبدأت اعماله عام ١٩٤٥، يهدف (IMF) إلى دعم و المساعدة في استقرار الاقتصاد العالمي من خلال مراقبة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، وتقديم المشورة والقروض للدول التي تواجه صعوبات مالية ، كما يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ، وتقوية التعاون النقدي الدولي من خلال تقديم الدعم الفني ، والمساعدة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة .

* البنك الدولي WB مؤسسة مالية دولية تأسست عام ١٩٤٤، هدفها مساعدة الدول النامية على النمو اقتصاديًا من خلال تقديم القروض والمساعدة الفنية والمشورة بشأن كيفية تنفيذ مشاريع التنمية في مجالات كالبنية التحتية والتعليم والصحة والحكومة ، كما يهدف إلى الحد من الفقر وتعزيز النمو المستدام من خلال تمويل برامج ومشاريع تُحسّن الظروف المعيشية ، وتُوفر فرص عمل ، ودعم الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية في الدول المستفيدة .

* المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين هي مناطق مُخصصة ذات سياسات ولوائح اقتصادية مُصممة لجذب الأعمال الأجنبية تتميز هذه المناطق بلوائح تجارية أكثر توجهاً نحو السوق مقارنةً ببقية أنحاء البلاد ، وأُنشئت هذه المناطق لجذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز مختلف أشكال النمو الاقتصادي، وتسهيل تجربة إصلاحات السوق ، ويُعزى العديد من هذه المناطق إلى سياسة الزعيم الصيني الأعلى دنغ شياو بينغ في أوائل ثمانينيات القرن العشرين ، وكان أحد أكبر الإصلاحات في عهد دينغ هو إنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة على طول الساحل الجنوبي الشرقي للصين، حيث تقع شنتشن وشانتو وتشوهاى في مقاطعة قوانغدونغ وتقع شيامن في مقاطعة فوجيان ، وتم إنشاء جميع هذه المناطق الاقتصادية الخاصة الأولية من عام 1980 إلى عام 1981، وفي عام 1988، أصبحت هاينان المنطقة الاقتصادية الخاصة الخامسة ، وفي عام 1990، أصبحت منطقة بودونغ في شنغهاي المنطقة الاقتصادية الخاصة السادسة .

إصدار قانون الشركات ذات الملكية الأجنبية عام 1986، سمح للشركات الأجنبية بامتلاك حصة أكبر في المشاريع المشتركة، بل وامتلاك مشاريع بالكامل دون شريك صيني في بعض الحالات، وساعد هذا التشريع في جذب شركات متعددة الجنسيات إلى الصين، وازداد عدد هذه الشركات بشكل كبير، حيث شكلت الشركات ذات الاستثمار الأجنبي المباشر جزءًا هامًا من الاقتصاد في عدة مدن ساحلية[7] .

وأسهمت تلك الاستثمارات الأجنبية في تسريع النمو الاقتصادي للصين من خلال تعزيز التصنيع، ونقل التكنولوجيا، وتوفير فرص عمل، وخاصة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الساحلية ، ادى الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الصين إلى مستويات قياسية خلال هذه الفترة، وكان الاستثمار الأجنبي أحد المكونات الأساسية التي أسهمت في هذا النمو، إضافةً إلى تشجيع الإصلاحات التي ساهمت في تحديث الاقتصاد الصيني[8] ، ومعظم الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة ركزت على قطاعات مثل الصناعات الخفيفة، وتكنولوجيا المعلومات، والإلكترونيات، حيث شهدت هذه القطاعات تطوراً ملحوظاً بفضل استثمارات الشركات الأجنبية ، وقد ساهم ذلك في تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة جودة المنتجات المحلية، كما قدمت الشركات الأجنبية تدريبًا للعمالة المحلية ونقل المعرفة الفنية[9] .

اجرت الصين اصلاحات قانونية لتحسين بيئة الاستثمار بين الاعوام (1987–1992)، وجعلها أكثر شفافية وأمانًا، من بين هذه الإصلاحات، قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وإجراءات تسهيل عمليات تحويل الأرباح إلى الخارج ، مما شجع الشركات الأجنبية على استثمار المزيد من الأموال في الصين[10] .

في أوائل التسعينيات، واصلت الصين جذب استثمارات أجنبية كبيرة، خاصةً بعد زيارة الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ إلى المناطق الجنوبية في عام 1992، حيث أعاد التأكيد على أهمية سياسة الانفتاح الاقتصادي، أدى هذا إلى ارتفاع حاد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث سجلت الصين عام 1992 مستوى قياسيًا للاستثمارات الأجنبية مقارنة بالسنوات السابقة[11] .

المبحث الثاني / "مراحل تطور الاستثمارات الأجنبية في الصين بين عامي 1978 /1992"

تأثرت المناطق الاقتصادية الخاصة على الاقتصاد المحلي وخاصة شنتشن، أصبحت نموذجًا ناجحًا للتنمية الاقتصادية، جذب التسهيلات التي قُدمت للمستثمرين الأجانب العديد من الشركات متعددة الجنسيات، ما أدى إلى تطور البنية التحتية وخلق فرص عمل محلية، وتحسين مستوى المعيشة، ساهم نجاح شنتشن في تشجيع الحكومة الصينية على توسيع سياسة المناطق الاقتصادية إلى مدن ساحلية أخرى، مما أدى إلى تحول هذه المدن إلى مراكز اقتصادية مزدهرة[12]، ومع زيادة تدفق الاستثمارات، شهد قطاع الصناعة التحويلية نموًا كبيرًا خلال هذه الفترة ، ركز المستثمرون الأجانب على الصناعات الخفيفة مثل الملابس والأحذية والإلكترونيات، حيث كانت اليد العاملة منخفضة التكلفة عامل جذب رئيسي ، أدى

ذلك إلى تحسين مستوى التكنولوجيا المتوفرة في الصين وتعزيز الإنتاجية ، الصناعات الخفيفة كانت أول قطاعات الاقتصاد التي فتحت للمستثمرين الأجانب، مما مكن الصين من بناء قاعدة صناعية متطورة[13] ، اضافة الى ذلك قامت الصين خلال الثمانينات بتعديل تشريعاتها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي لتصبح أكثر مرونة وملائمة للشركات الأجنبية ، وشملت هذه التحسينات ضمانات للحقوق التجارية وملكية الأصول، مع منح المستثمرين الأجانب حقوق أكبر لإدارة مشاريعهم المشتركة ، ساعد هذا التغير في إقناع الشركات الكبرى بالاستثمار في الصين وضمان حقوقها في السوق الصيني [14] .

جلبت الشركات الأجنبية معها تقنيات حديثة إلى الصين، مما ساهم في تحسين البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية بشكل كبير، أدى تدفق التكنولوجيا إلى تعزيز القدرة التنافسية للصين في قطاعات مختلفة ، كما عزز الابتكار المحلي وساعدت الاستثمارات الأجنبية أيضًا في تطوير قطاع النقل والبنية التحتية للطاقة ، وهو ما أسهم بشكل مباشر في تحسين كفاءة الاقتصاد الصيني[15] ، وأسهمت الاستثمارات الأجنبية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الصيني بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة ، فقد ارتفعت حصة الاستثمارات الأجنبية في الناتج المحلي من 2% في بداية الثمانينات إلى أكثر من 10% بحلول أوائل التسعينيات، إضافةً إلى ذلك، ساهمت في زيادة الإيرادات الضريبية للحكومة الصينية، والتي استخدمتها لتمويل مشاريع البنية التحتية وتعزيز الخدمات العامة[16] .

خلقت الاستثمارات الأجنبية فرص عمل جديدة في الصين، وخصوصًا في المناطق الساحلية كان للمصانع الجديدة التي أنشأتها الشركات الأجنبية دور كبير في تخفيض معدلات البطالة المحلية وتدريب العمالة الصينية على مهارات جديدة، أدى هذا إلى تحسين جودة العمالة في الصين وزيادة الإنتاجية، وأصبح العديد من العمال الصينيين مدربين تدريبًا عاليًا بفضل خبرات الشركات الأجنبية[17] ، فضلا عن معظم تلك الاستثمارات الأجنبية تركزت في المناطق الساحلية، مما أدى إلى تنمية اقتصادية سريعة في هذه المناطق، في حين بقيت المناطق الداخلية متخلفة نسبيًا ، عزز هذا التوزيع غير المتوازن من الفجوة الاقتصادية بين المدن الساحلية والمدن الداخلية، بدأت الحكومة الصينية لاحقًا باتخاذ إجراءات للحد من هذا التباين، لكنها ظلت ظاهرة واضحة خلال فترة الثمانينات والتسعينات[18] .

أدت الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة صادرات الصين من المنتجات المصنعة، حيث ركزت الشركات الأجنبية على إنشاء مصانع للإنتاج الرخيص والموجه للتصدير ، أصبحت الصين من أكبر المصدرين في العالم بحلول نهاية هذه الفترة، وساهمت الشركات الأجنبية في تعزيز ميزان التجارة الصيني بشكل ملحوظ ، كما ساعدت الاستثمارات الأجنبية في إنشاء سلاسل توريد دولية جديدة ترتبط بالصين[19] ، وبعد زيارة دينغ شياو بينغ للمدن الجنوبية في عام 1992، قررت الصين تسريع وتيرة الانفتاح الاقتصادي لتشمل مزيدًا من القطاعات، ما أدى إلى دخول المزيد من الاستثمارات الأجنبية بعد هذه الفترة، كانت هذه

الزيارة نقطة تحول حيث أكدت الحكومة الصينية التزامها بسياسات الإصلاح والانفتاح ، مما زاد من ثقة المستثمرين الأجانب في السوق الصيني[20] .

المبحث الثالث / "اهم الشركات الاستثمارية الاجنبية في الصين"

1. شركة:IBM

كانت IBM من أوائل الشركات الأمريكية الكبرى التي دخلت السوق الصينية في الثمانينيات، واستثمرت في إنشاء مراكز للبحث والتطوير في الصين، عملت IBM على تدريب الكوادر الصينية على التكنولوجيا الحديثة وتطوير الأنظمة المعلوماتية، وساهمت في تسريع التحول الرقمي في البلاد[21] .

2. شركة جنرال موتورز:(General Motors)

دخلت جنرال موتورز السوق الصينية في التسعينيات، وأقامت شراكة مع شركة سايك موتورز الصينية (SAIC) لتصنيع السيارات ، هذه الشراكة مكنت الصين من اكتساب المعرفة التقنية في مجال تصنيع السيارات، وساهمت في تعزيز الإنتاج المحلي وسوق السيارات في الصين[22] .

3. شركة بيبسيكو:(PepsiCo)

استثمرت بيبسيكو في الصين منذ الثمانينيات وافتتحت مصانع عديدة لإنتاج المشروبات والمأكولات الخفيفة عبر توفير المنتجات الغذائية الغربية وإدخال أنماط استهلاكية جديدة، كان لبيبسيكو دور في توسيع صناعة الأغذية والمشروبات في الصين وتعزيز ثقافة الاستهلاك[23] .

4. شركة سامسونغ:(Samsung)

قامت شركة سامسونغ الكورية الجنوبية ببناء العديد من المصانع في الصين وتوسيع استثماراتها في مجالات التكنولوجيا والإلكترونيات، كانت سامسونغ من الشركات التي ساعدت الصين في تطوير بنيتها التحتية للإلكترونيات وإنتاج الهواتف المحمولة، وهي من أسباب جعل الصين مركزاً للإنتاج الإلكتروني[24] .

5. شركة فوكسكون:(Foxconn)

تُعد شركة فوكسكون التايوانية من أبرز الشركات المستثمرة في مجال تصنيع الإلكترونيات، حيث لديها مصانع ضخمة في الصين تصنع منتجات لشركات عالمية مثل Apple و .HPساهمت فوكسكون في خلق مئات الآلاف من فرص العمل وتطوير القطاع الصناعي في الصين ، هذه الشركات، وغيرها من الشركات المتعددة الجنسيات، ساهمت في تطوير البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية في الصين، وزودت الاقتصاد الصيني بمهارات وخبرات جديدة، وساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي السريع الذي بدأ منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح [25] .

6. شركة ماكدونالدز:(McDonald's)

بدأت ماكدونالدز نشاطها في الصين منذ أوائل التسعينيات، وساهمت في نشر ثقافة الأطعمة السريعة، وأدى استثمارها إلى خلق شبكة لوجستية ضخمة لدعم سلاسل التوريد الغذائية، زودت ماكدونالدز السوق الصينية بخبرة في مجالات الإدارة وسلاسل الإمداد[26] .

- **المعوقات والمشاكل التي واجهت تلك الشركات :**

رغم النجاح الكبير الذي حققته العديد من الشركات الأجنبية في الصين، إلا أنها واجهت مجموعة من التحديات والمعوقات التي أثرت على عملياتها ، فيما يلي أبرز المشاكل التي واجهتها تلك الشركات:

1. القيود التنظيمية والحكومية:

كانت القيود الصارمة التي تفرضها الحكومة الصينية على العمليات التجارية تشكل عقبة كبيرة، خاصة في العقود الأولى من الانفتاح، كانت الحكومة تضع قيوداً على الملكية الأجنبية ، ما أجبر العديد من الشركات على الدخول في شراكات مع شركات صينية محلية لتحقيق عملياتها[27] .

2. الملكية الفكرية وحماية براءات الاختراع:

واجهت الشركات الأجنبية تحديات كبيرة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية رغم القوانين الموجودة، كانت انتهاكات الملكية الفكرية واسعة الانتشار، حيث عانت شركات التكنولوجيا والبرمجيات من القرصنة وتقليد المنتجات ، هذه المشكلة شكلت تهديداً لقدرة الشركات على الحفاظ على تميزها التكنولوجي في السوق[28] .

3. التكاليف المرتفعة وتزايد المنافسة المحلية:

مع مرور الوقت، زادت تكاليف التشغيل والإنتاج في الصين بسبب ارتفاع الأجور وتكاليف العمالة ، خاصة في المناطق الصناعية الكبرى ، تزامن هذا مع صعود الشركات الصينية المحلية التي أصبحت قادرة على تقديم منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية ، مما زاد من المنافسة في السوق[29] .

4. التحديات الثقافية والإدارية:

واجهت الشركات الأجنبية صعوبات في التكيف مع الثقافة الصينية وعادات العمل المختلفة ، بعض الشركات واجهت مشاكل تتعلق بفهم السوق الصينية وتلبية احتياجات المستهلكين المحليين ، كما كانت هناك تحديات في إدارة القوى العاملة الصينية واختلافات في القيم وأساليب الإدارة[30] .

5. السياسات التفضيلية للشركات المحلية:

قامت الحكومة الصينية بدعم الشركات المحلية بشكل مباشر وغير مباشر، مما أثر على الشركات الأجنبية ، مثلت هذه السياسات تحدياً كبيراً للشركات التي شعرت بأنها تواجه منافسة غير عادلة ، حيث يتم منح الشركات الصينية ميزات في مجالات مثل التمويل والتعاقدات الحكومية[31] .

6. التوترات التجارية والسياسية:

في السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات التجارية بين الصين وبعض الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، توترات بسبب النزاعات التجارية والاقتصادية ، فرضت تعريفة جمركية عالية على بعض المنتجات، مما أثر على الشركات الأجنبية التي تعتمد على التصدير بين الصين ودول أخرى[32] .

7. التكنولوجيا والسيطرة على البيانات:

من التحديات المستجدة التي واجهتها الشركات الأجنبية، القوانين الصارمة التي فرضتها الصين على استخدام البيانات والتحكم فيها، مثل قانون (الأمن السيبراني)* وقوانين حماية البيانات ، هذه القوانين أثرت بشكل خاص على شركات التقنية والاتصالات التي وجدت صعوبة في الالتزام بالمتطلبات الحكومية لحماية البيانات والسيطرة عليها[33] .

- **"تاثير تلك الاستثمارات الاجنبية على الدول المجاورة للصين "**

الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي جذبتها الصين منذ بدء سياسة الإصلاح والانفتاح لم تؤثر على الصين وحدها، بل امتد تأثيرها إلى الدول المجاورة أيضاً سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، أبرز أوجه تأثير تلك الاستثمارات على الدول المجاورة للصين :

1. تحفيز التنافسية الإقليمية

مع ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الصين، ازدادت التنافسية في المنطقة ، حيث سعت العديد من الدول المجاورة ، مثل فيتنام وماليزيا وإندونيسيا وتايلاند، لجذب الاستثمارات أيضاً، وبدأت هذه الدول في تعديل سياساتها الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الشركات الأجنبية، مما أدى إلى تحسين المناخ الاستثماري الإقليمي ككل[34] .

2. تأثير سلسلة التوريد الصناعية

أصبحت الصين مركزاً للتصنيع بفضل تدفق الاستثمارات الأجنبية، ما أدى إلى تكوين شبكة إقليمية متكاملة في سلاسل التوريد الدول المجاورة مثل كوريا الجنوبية، اليابان، وتايوان أصبحت موردة رئيسية للمواد الخام والقطع الصناعية اللازمة للصناعات الصينية ، هذه الشبكة عززت الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة وأسهمت في تكامل اقتصادي عميق[35] .

3. تسريع النمو الاقتصادي في الدول المجاورة

* ظهر الأمن السيبراني مع نهاية الحرب الباردة، وظهور مصطلح حرب الإنترنت أو الحرب السيبرانية ، التي تناسب مع بداية اعتماد الدول على أجهزة الكمبيوتر وتساعدها في تطوير وحدة المعالجة المركزية في هذه الأجهزة ، التي دخلت في عمل الحكومات وحتى في الحياة اليومية ، واقتصر دور السيبراني في الفترة الأولى على الحماية من الفيروسات والبرمجيات ، وظهر أول فيروس رقمي في سبعينيات القرن العشرين على شبكة "أربانت"، إحدى الشبكات الأولى في العالم لنقل البيانات باستخدام تقنية تشفير الرزم ، وكانت على شكل رسالة نصية بسيطة لم تتسبب بأضرار تقنية لكنها دفعت إلى اتخاذ تدابير وقائية ، عام 1983 طور معهد ماساتشوستس للتقنية نظام في الاتصالات اعتمد على التشفير، وأصبح اساسا لتطوير تقنيات الأمن السيبراني الحديث، وشكل ظهور شبكة الإنترنت ثورة في حياة الإنسان، حيث بدأ استخدامها في المجالين العالميين والعسكريين وتسابقت الدول في تطويره مع مطلع تسعينيات القرن العشرين ، حتى سمت تلك الفترة بوكالة الحرب السيبرانية الباردة" أو " سباق التسلح السيبراني"، وظهرت حينئذ هجمات التصيد الاحتيالية "الصيد والتجسس الإلكتروني و"الهجوم موزع لحجب الخدمة" (دي دي أو إس).

بسبب الطفرة الاقتصادية في الصين، استفادت الدول المجاورة من زيادة الطلب على السلع والخدمات، دول مثل فيتنام وتايلاند شهدت نمواً في صادراتها إلى الصين، خصوصاً في مجالات المواد الأولية والزراعة والطاقة ، أدى هذا إلى دعم نموها الاقتصادي واستقرارها المالي، خاصةً مع نمو الطبقة الوسطى الصينية وارتفاع استهلاكها للسلع المستوردة[36] .

4. انتقال الصناعات ذات الكثافة العمالية

مع ارتفاع تكاليف الأجور والإنتاج في الصين نتيجة النمو الاقتصادي، بدأت بعض الصناعات كثيفة العمالة، مثل صناعة الملابس والأحذية والإلكترونيات البسيطة، تنتقل إلى دول مجاورة ذات تكاليف عمالة أقل، مثل فيتنام وبنغلاديش وكمبوديا ، هذا التحول أتاح لتلك الدول فرصاً لزيادة استثماراتها في القطاعات الصناعية وتطوير اقتصاداتها المحلية[37] .

5. تدفق التكنولوجيا والمعرفة

لعبت الصين دوراً في نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الدول المجاورة، حيث أصبحت الصين مصدراً للتكنولوجيا المتوسطة والمتقدمة، العديد من الشركات الصينية التي نشأت بفضل الاستثمارات الأجنبية بدأت بتوسيع نطاق عملها في دول مثل باكستان وميانمار، مما ساهم في نقل التكنولوجيا وأحدث تأثيراً إيجابياً على المهارات والتدريب في هذه الدول[38] .

6. التأثيرات البيئية والتنموية

مع زيادة النشاط الصناعي في الصين، ارتفع التلوث البيئي في بعض المناطق الحدودية مع الدول المجاورة، مثل منغوليا وفيتنام، مما أدى إلى مشاكل بيئية عبر الحدود، في المقابل، بدأت الصين في الآونة الأخيرة بنقل بعض صناعاتها الملوثة إلى دول مجاورة، مما جعل بعض هذه الدول تواجه تحديات بيئية جديدة[39] .

7. تأثيرات البنية التحتية الإقليمية

تحسنت البنية التحتية في المنطقة نتيجة الاستثمارات الصينية في مشاريع كبرى، مثل مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين ، استثمرت الصين في البنية التحتية للدول المجاورة عبر إنشاء طرق وسكك حديدية وموانئ في دول مثل باكستان ولاوس وتايلاند، مما عزز الاتصال الإقليمي وسهل حركة التجارة[40] .

8. التحديات الأمنية والسياسية

زيادة الاستثمارات الصينية في بعض الدول المجاورة أدت أحياناً إلى توترات سياسية، إذ شعرت بعض الدول بالقلق من زيادة النفوذ الصيني على سياساتها الاقتصادية والسيادية هذا ظهر بشكل خاص

في دول مثل ميانمار وسريلانكا، حيث تعرضت بعض المشاريع الاستثمارية الكبرى لانتقادات واسعة من المجتمع المدني وبعض الجهات السياسية[41] .

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن الفترة ما بين عامي 1978 و1992 مثلت نقطة تحول فارقة في مسيرة التنمية الاقتصادية للصين، حيث لعب الاستثمار الأجنبي دورًا استراتيجيًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التحول الهيكلي، من خلال تبني سياسات إصلاحية جريئة ، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة ، وتطوير أطر قانونية وتنظيمية مشجعة، نجحت الصين في جذب تدفقات كبيرة من رأس المال الأجنبي، مما ساعدها على تسريع عملية التحديث الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل واسعة النطاق.

عكست التجربة الصينية أهمية وجود رؤية استراتيجية وإصلاحات شاملة لتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي ، كما تظهر أن تحقيق توازن بين المصالح الوطنية ومتطلبات المستثمرين الأجانب يمكن أن يؤدي إلى تحقيق منافع متبادلة تسهم في التنمية المستدامة.

إن دراسة هذه التجربة تقدم دروسًا قيمة للدول النامية التي تسعى لتعزيز استثماراتها الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق، يُعد فهم العوامل التي قادت إلى نجاح الصين في هذا المجال أساسًا لإجراء مقارنات وتحليلات أعمق حول كيفية تكييف هذه الدروس مع ظروف واحتياجات الدول المختلفة .

الهوامش :

(1)(Wang, Zhen (2002), China's Economic Reform and Opening-up in 1978: A New Chapter of China's Modernization
(2) Yao, Shujie & Zhang, Jing (2001), The impact of FDI on China’s economic development: Special economic zones and growth.
(3) OECD (2000), China’s Foreign Direct Investment Reforms and the Role of FDI in China’s Development.
([4]) Lardy, Nicholas R. (1995), The Role of Foreign Trade and Investment in China's Economic Transformation.
(5) Garnaut, Ross, & Huang, Yiping (2001), Growth without Miracles: Readings on the Chinese Economy in the Era of Reform.
(6) Ge, Wei (1999), Special Economic Zones and the Economic Transition in China.
([7]) UNCTAD (1993), Foreign Direct Investment in Asia and the Pacific: Economic and Social Survey of Asia and the Pacific.
(8) Lardy, Nicholas (1992), Foreign Trade and Economic Reform in China, 1978-1990.
(9) Broadman, Harry G., & Sun, Xiaolun (1997), The Distribution of Foreign Direct Investment in China.
(10) Zhang, Kevin H., & Song, Shunfeng (2000), Promoting Exports: The Role of Inward FDI in China.
([11]) World Bank (1997), China 2020: Development Challenges in the New Century.

(12) Enright, Michael J., Scott, Edith E., & Dodwell, David (1997), The Hong Kong Advantage.
(13)Fung, K. C., Iizaka, Hitomi, & Tong, Sara (2004), FDI in China: Policy, Recent Trends and Impact.
([14]) Lardy, Nicholas R. (1998), China's Unfinished Economic Revolution.
(15) Zhang, Kevin Honglin (2001), Does FDI Promote Economic Growth? Evidence from East Asia and Latin America.
(16) Tseng, Wanda, & Zebregs, Harm (2002), Foreign Direct Investment in China: Some Lessons for Other Countries.
([17]) Manning, Chris (1995), The Labor Market Effects of FDI in Developing Countries: The Case of China.
(18) Chen, Chunlai (2000), Foreign Direct Investment and Economic Growth in China.
(19) Feenstra, Robert C., & Hanson, Gordon H. (2004), Intermediaries in Entrepôt Trade: Hong Kong Re-exports of Chinese Goods.
(20) Vogel, Ezra F. (2011), Deng Xiaoping and the Transformation of China.
([21]) Ibid, p.64.
(22) Feenstra, Robert C, op.cit.p53
([23]) Manning, Chris, op.cit.p21
([24]) : "Samsung in China: From Manufacturing to Market Leader" - تقرير صادر عن مركز الدراسات الآسيوية، 2018
([25]) Ibid, p.86
([26]) Zhang, Kevin Honglin (2001), Does FDI Promote Economic Growth? Evidence from East Asia and Latin America.
([27]) Ibid, p79
([28]) : "Intellectual Property Challenges in China"2017 ،تقرير صادر عن غرفة التجارة الأمريكية.
([29]) Ibid, p.63.
([30]) "Cultural Challenges for Foreign Businesses in China" - 2016 ،تقرير من جامعة هارفارد للأعمال
([31]) Ibid, p.11.
([32]) : تقرير "The Impact of Trade Tensions on Multinational Corporations in China" - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020.
([33]) Ibid, p89
([34]) "The Competitive Effects of China’s Rise on Asian Economies" - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ،2015.
(35) : "Supply Chain Dynamics in East Asia and the Role of China" - 2019 ،تقرير البنك الدولي.
(36) Lardy, Nicholas R. (1995), The Role of Foreign Trade and Investment in China's Economic Transformation.
([37]) Ibid, p87
([38]) Manning, Chris, op.cit.54
([39]) Feenstra, Robert, op.cit.22
([40]) : Chen, Chunlai, op.cit.42
([41]) : Ibid, p.44.

المصادر والمراجع

1. Wang, Zhen (2002), China's Economic Reform and Opening-up in 1978: A New Chapter of China's Modernization
2. Yao, Shujie & Zhang, Jing (2001), The impact of FDI on China’s economic development: Special economic zones and growth.
3. OECD (2000), China’s Foreign Direct Investment Reforms and the Role of FDI in China’s Development.
4. Lardy, Nicholas R. (1995), The Role of Foreign Trade and Investment in China's Economic Transformation.
5. Garnaut, Ross, & Huang, Yiping (2001), Growth without Miracles: Readings on the Chinese Economy in the Era of Reform.
6. Ge, Wei (1999), Special Economic Zones and the Economic Transition in China.
7. UNCTAD (1993), Foreign Direct Investment in Asia and the Pacific: Economic and Social Survey of Asia and the Pacific.
8. Lardy, Nicholas (1992), Foreign Trade and Economic Reform in China, 1978-1990.
9. Broadman, Harry G., & Sun, Xiaolun (1997), The Distribution of Foreign Direct Investment in China.
10. Zhang, Kevin H., & Song, Shunfeng (2000), Promoting Exports: The Role of Inward FDI in China.
11. World Bank (1997), China 2020: Development Challenges in the New Century.
12. Enright, Michael J., Scott, Edith E., & Dodwell, David (1997), The Hong Kong Advantage.
13. Fung, K. C., Iizaka, Hitomi, & Tong, Sara (2004), FDI in China: Policy, Recent Trends and Impact.
14. Lardy, Nicholas R. (1998), China's Unfinished Economic Revolution.
15. Zhang, Kevin Honglin (2001), Does FDI Promote Economic Growth? Evidence from East Asia and Latin America.
16. Tseng, Wanda, & Zebregs, Harm (2002), Foreign Direct Investment in China: Some Lessons for Other Countries.
17. Manning, Chris (1995), The Labor Market Effects of FDI in Developing Countries: The Case of China.
18. Chen, Chunlai (2000), Foreign Direct Investment and Economic Growth in China.
19. Feenstra, Robert C., & Hanson, Gordon H. (2004), Intermediaries in Entrepôt Trade: Hong Kong Re-exports of Chinese Goods.
20. Vogel, Ezra F. (2011), Deng Xiaoping and the Transformation of China.
21. تقرير صادر عن مركز الدراسات الآسيوية، 2018 - "Samsung in China: From Manufacturing to Market Leader" :
22. Zhang, Kevin Honglin (2001), Does FDI Promote Economic Growth? Evidence from East Asia and Latin America.
23. تقرير صادر عن غرفة التجارة الأمريكية، "Intellectual Property Challenges in China" : 2017.
24. تقرير من جامعة هارفارد - "Cultural Challenges for Foreign Businesses in China" للأعمال، 2016

25. : تقرير "The Impact of Trade Tensions on Multinational Corporations in China" - 2020، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
26. "The Competitive Effects of China’s Rise on Asian Economies" - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، 2015.
27. : "Supply Chain Dynamics in East Asia and the Role of China" - تقرير البنك الدولي، 2019.
28. Lardy, Nicholas R. (1995), The Role of Foreign Trade and Investment in China's Economic Transformation.